

لحرار الاوهلا ولاعبيد له سوامهم مستقلة اذا تقبل الاستنا
للملح المظوفه كايه العتد في بصره الى المخر عند الشايع
رحبه وندد وعندنا الى الاقيب لقرصه ولصا لدوافظاه
عاسواه ولان توقض خندا الكلام ثبت ضروره فيقدر
بغير الحاجه على انه لا سركه في عطف الجار في الحكم في
الاستنا اولى وصرفه الى الكلي في الجار المختلفه كايه
القذف في غايه البعد لان قوله فاحلدها ولا تقبلوا
ورواي سبيل الجلفظ الطلب ثم اولئك هم الفاسقون
جمله مستثناة بلفظ الاخبار واي صرف الشايع الاستنا
الى الكلي في اية العتد قطع الشايع قوله تعالى ولا تقبوا
عن قوله تعالى فاحلدها وصححه لم يجعل رد الشهادة من تمام
الحرد وحل اولئك هم الفاسقون عطف على قوله ولا تقبلوا
لم جعل الاستنا مصروفا الى قوله ولا تقبلوا وقوله واولئك
لا يقوله فاحلدها حتى ان الجدل لا يسقط بالتوبة وعلم
قبول الشهادة والفتق ليسقطا بالتوبة عند فاجل
الختلفة في اية العتد هي قوله ولا تقبلوا تعالى فاحلدهم
وقوله تعالى ولا تقبلوا وقوله واولئك هم الفاسقون
وتعن جعلنا الاولي خيرا لانها خرجنا بلفظ الطلب
سفوضين الى الامة وجعلنا واولئك مستثناة لانها

بطريق

بطريق الاخبار والاستنا مصروفا الى اولئك ومن اسام
بيان التعبير الشرط وقدمه اي لفظ مفهوم المخالفة
والفرق بينه وبين الاستنا يظهر في قوله عبت منك هذا
العبد باله الاضعف العبد انه يعطى البيع على المنع باله لان
الاستنا تكلم بالبيان فانه قال عبت نصف العبد باله ولو
قال على ان يرضقه يعطى على المنع بحسب الية فانه يدخل في
البيع لغاياته تعميم المسمى لم يخرج ولا يفسد بهذا الشرط
لان بيع شيء من شيئين فاصل في بيان التعديل وهو
المنع والجنه ههنا في تعريفه وجوازه وحمله وشروطه
والناصح والمنسوخ وهو ان يرد دليل شرعي يترخيا عن
دليل شرعي مقتضيا خلاف حكمه ولما كان الشارع عالما
بان الحكم الاول عوقت الوقت كلما كان الدين الثاني
بيانا محضنا لمرة الحكم في حقه ولما كان الحكم الاول مطلقا
كان الباقيه اضلا عندنا الجليل نحن مدته فالناخب
يكون تديلا بالنسبة اليه كما لقتل فانه بيان للاجل
في حقه تعالى لان المقدميت بجله وفي حقهنا تعديل
وموجبا عندنا في احكام الشرح خلافا لليهود عليهم اللعنة
فمنذ بعضهم باطل نقلا وعند بعضهم عقلا وقد انكس بعض
المسالمين ايضا وهذا لا يتصور من مسلم ان كان المراد ان الشرايع

التعديل

Copyrighting Saad University